الإصلاحات المصرفية و دورها في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي
" دراسة لمسار الإصلاح المصرفي في الجزائر

د.مسعودي رشيدة
أستاذة مساعدة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة الجزائر 3
rachmess@yahoo.fr

Résumé :

Dan cette recherche nous allons traité d'une manières générale le système bancaires dont est un élément facture qui permet d'accéder à une source de financement permanente et stable ,pour une croissance global dans tout les domaines, et d'une manière précise les reformes bancaires et sons rôle dans la restructuration du marché bancaire . Les banques jouent un important rôle dans le financement des politiques de développements ;et avec l'ouverture des marches nationaux (financiers surtout) l'adaptation d'une politique large des reformes deviennes une nécessité résultants des effets de la mondialisation ,dans le but de réorganisé le système bancaire afin de contribuer un système fiable et solide .Et dans le cadre de trouve des ressources de financement du développent en dehors de secteur des hydrocarbures et a fin de préserver ses sources aux futures générations ; L'Algérie doit adapte une nouvelle stratégie et des politiques des reformes de sans système bancaire ;qui leur permettre de restructurer et diversifier les ressources de financement ,pour avoir un développement global et équitable .

ملخص :

يبرز دور الذي تلعبه البنوك في تمويل سياسات التنمية لما لها من أهمية في تطور البلدان و تقدمها اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا.و بظهور موجة التحرر المالي و المصرفي في العالم ظهر الحاجة إلى تبني سياسات إصلاحية واسعة للحد من أثار السلبية الناتجة عن انفتاح الأسواق و الاقتصاد ككل و من أجل إعادة تنظيم السوق المصرفي المحلي و ما يصاحب هذه السياسات من عمليات خصخصة القطاع العام ،للمساهمة في خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية لتعزيز استقرار الاقتصاد ، وكغيرها من البلدان أدركت الجزائر اليوم أهمية البنوك في تمويل الاقتصاد و الاعتماد عليها في تمويل التنمية واستعمالها كبديل لتمويل الاقتصاد تعتمد عليه بدلا من اعتمادها على المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات.

مقدمة:

يمكن للقطاع التمويلي بكل مكوناته من بنوك و سوق مالي من أن يقوم بدور أساسيا في إحداث التنمية بمفهومها الشامل باعتبارها عملية تغيير شاملة وهادفة، تديرها آليات منضبطة وتوجه سيرها. و في إطار ذلك تستطيع البنوك بإعتبارها أحد أهم مكونات القطاع التمويلي المحلي من لعب دورا مهما في التمويل ،كونها تحتل مكانا متميزا بين قطاعات الاقتصادية ؛فمن خلال مهامها التقليدية و المتمثلة في تجميع الموارد المختلفة من أصحاب الفائض ومن ثم توجيهها إلى

أصحاب الحاجة و العجز وصولا إلى مهامها الحديثة المتعلقة بالاستثمار في المشتقات المالية و التحول إلى البنوك الالكترونية ، أصبحت بذلك أحد أهم دعائم التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر و لقد تأكد دور النظام المصرفي في ذلك من خلال ما يقدمه من خدمات تمويلية،ليس فقط من خلال تأثيره على كمية الاستثمارات و نوعيتها فحسب و إنما أيضا من خلال توسيع خيارات البشر، و الذي يعتبر الهدف الأساسي للتنمية الشاملة. وبذلك فإننا نلاحظ أنه كلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام مصرفي أكثر تطورا و تنظيما وبالتالي أكثر تنافسية، و نظرا لكونه من القطاعات الاقتصادية الهامة فإنه يعد من أكثر القطاعات حساسية و تأثرا بالعوامل الخارجية المحيطة به. خصوصا في ظل العمل ضمن اقتصاد السوق و الانفتاح العالمي فإنه في الغالب ما يتعرض لهزات عنيفة ، تؤثر على فعاليته و كفاءته ، وللحد من الآثار السلبية التي تصيب القطاع المصرفي ، تأتي سياسات الإصلاح المصرفي،بحيث تعمل على تحسين أدائه حيث يهدف الإصلاح المصرفي إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية تساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والإسراع في وتيرة النمو الاقتصادي ،ولكي تكون إصلاحات الأنظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب أن تكون جزءا من إستراتيجية كلية أكثر شمولية وقابلية للتغيير و تكون في العادة ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي الكلي.

الإشكالية:

لقد تزايد عدد و حجم الأزمات المصرفية في يومنا الحالي بفعل عولمة النشاطات المالية و ترابط الأسواق المالية في ما بينها،وبما أن للقطاع المصرفي في ظل الانفتاح و التحرر، دوراً كبيراً ، فلا بد من إعطاءه الأهمية اللازمة والتركيز العمل على جعل البنوك تواكب متطلبات التطور المالي. و إن كان الهدف العام من الإصلاح المصرفي بصورة رئيسية هو إصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمقاصة والتسوية، فإن عملية تقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء وتطوير الأسواق المصرفية على المستويين الوطني والإقليمي تتطلب ضرورة توافر شروط اقتصادية وسياسية واجتماعية لتحقيق ذلك.

وفي ظل بحثها عن تنويع مصادر تمويل التنمية أدركت الجزائر أهمية البنوك في تمويل الاقتصاد وبالتالي مشاريعها الاستثمارية و ضرورة الاستعانة بها و الاعتماد عليه كمصدر ذاتي و محلي في تمويل مخططات التنمية الشاملة ،و اعتماده كبديل لتمويل الاقتصاد وتقليل تبعية الاعتماد عليها قطاع المحروقات هذا الأخير المتعلق في الغالب في الأسواق العالمية من حيث الطلب عليه. و منذ نشأة الجهاز المصرفي مباشرة بعد الاستقلال و رغم التطورات العديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني من خلال الانتقال من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إلا أن فعالية و دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد لم يصل إلى المستوى المرغوب فيه . حيث أدى التسيير الإداري له إلى إبعاده عن وظائفه الرئيسية كتمويل الاقتصاد وتعبئة الادخار. إن تخلي النظام المصرفي الجزائري عن أهم مهامه جعله مجرد شبابيك لتنفيذ توجيهات المركزية و أصبح كل من تقييم المخاطر و التخصيص القروض وفقا للمعايير التجارية يشكلان هدفين ثانويين من أهداف التي تتبناها البنوك لذلك فإن عملية إصلاح الجهاز المصرفي في الجزائر يعد أكثر من ضرورة إذ أنه أصبح جهاز يعيق مسار التنمية في البلاد بدلا من مواكبة التطور السريع الذي يعرفه اقتصاد الوطني و العالمي.

و من خلال ما سبق تأتي هذه الدراسة للإجابة عن أهمية الإصلاحات المصرفية في إعادة هيكلة و تحسين الصلابة المالية للبنوك؟ وهل مكنت الإصلاحات المصرفية المتوالية التي مست القطاع المصرفي الوطني من تفعيل دور البنوك في المشاركة في عملية التنمية الوطنية؟

فرضيات الدراسة : تعتمد هذه الدراسة على فرضيات التالية

- إن التحرير المصرفي و انفتاح الأسواق المحلية على العالمية يتطلب إعادة هيكلة البنوك ليس فقط من حيث القوانين و التشريعات المسيرة لها وإنما أيضا من خلال أيضا ملكية البنوك عن طريق خصخصة البنوك العمومية ؛
- يعتبر الإصلاح المصرفي ضروري لإصلاح الخلل الناجم عن الأزمات التي تصيب القطاع المصرفي سواء تعلق الأمر بأزمات داخلية أو تلك الناشئة عن انتشار الدولي للأزمات المالية بسبب عولمة النشاطات المصرفية؛
- تنبع الحاجة إلى إصلاح القطاع المصرفي الجزائري من الدور السلبي الذي تلعبه البنوك في تمويل الاقتصاد وبقاءه كشبابيك تسيير العمل الإداري دون الدور الاستثماري .

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال أهمية القطاع التمويل في عالمنا المعاصر ومن هنا تأتي أهمية دور الذي يلعبه القطاع المصرفي في عملية تمويل المشاريع الاستثمارية و من ثم في عملية التنمية الشاملة.و في ظل العولمة تأتي سياسات الإصلاح المصرفي من أجل إعادة تنظيم و تطوير المؤسسات المصرفية، من خلال تطوير النظم القانونية و البنى التحتية .ومن خلال هذه الدراسة أيضا سنقوم بدراسة تحليلية لمسار الإصلاح المصرفي في الجزائر منذ نشأة أول جهاز مصرفي إلى غاية آخر إصلاح مصرفي ومن خلاله سوف نلقي الضوء على إعادة هيكلة البنوك الوطنية من خلال الانتقال من التسيير المركزي إلى التسيير التجاري، أيضا من خلال الأزمات المالية و المصرفية التي ألمت بهذا القطاع.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان و إظهار :

– أهم التأثيرات التي أحدثتها المظاهر الاقتصادية الجديدة للعولمة المالية و المصرفية ،من تحولات الهيكلية والقانونية على الهياكل والأنظمة المصرفية ؛

– أهمية الإصلاح في ظل سياسات التحرر المالي و ذلك من أجل التقليل من الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية و خصوصا العولمة المالية على البنوك؛

– نجعل من هذه الدراسة وقفة و حصيلة لكل التغييرات وإستراتيجية البنوك الجزائرية في ظل انفتاح و تأثيراتها على الاقتصاد الوطني .

حدود الدراسة:من خلال هذا الدراسة سيتم تحليل أهم المراحل تطور الجهاز المصرفي الوطني من خلال التطرق إلى:

- الإصلاح المصرفي من ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي ؛
- الإصلاح المصرفي بين التحرر و الأزمات المالية و المصرفية ؛
- إعادة هيكلة البنوك الوطنية بين التحرير القطاع و تدخل الدولة.

أولا: سياسات الإصلاح المصرفي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي:

✓ ماهية الإصلاح المصرفي:

يمكن تعريف الإصلاح المصرفي بأنه مجموع البرامج القانونية والاقتصادية التي تطلقها السلطات في إطار مواجهة المشاكل النقدية و المالية التي يعاني منها القطاع المالي و المصرفي ،من أجل تكَيفه مع متغيرات الحاصلة و تحقيق التنمية الشاملة ، لذلك ترتبط برامج الإصلاح النقدي و المالي بإستراتيجية التنمية القائمة على آليات نظام السوق،و من حيث تحقيقها للأولويات الاقتصادية التي تضعها الدولة .

إن إصلاح الجهاز المصرفي يتكون من عنصرين رئيسين هما (1):

- إصلاح البنك المركزي من خلال منحه الحرية أكبر في إقرار برامج الإصلاح و إدارة السياسة النقدية و الائتمانية ،و الإشراف على المصارف التجارية ؛
- إصلاح البنوك التجارية من خلال التركيز على تقوية و دعم مركزها المالي و خلق بيئة للمنافسة غير الضارة فيما بينها، بهدف رفع كفاءات الجهاز المصرفي ككل .

و لتحقيق الإصلاح المصرفي يستوجب الاعتماد على مبدأين أساسين هما(2):

- مجال خلق النقود الذي يجب أن ينحصر بالدولة فمن المناسب أن يعطي البنك المركزي السلطة الكاملة للسيطرة على الكتلة، و بهذا فإن إصلاح آلية الائتمان يجب أن تمنع خلق النقود من لا شيء؛
- إصلاح البنى المصرفية و المالية لزيادة كفاءة النظام المصرفي و تستدعي هذه الكفاءة بأن لا يكون أي بنك تابع للدولة سوى البنك المركزي و الذي يجب أن يكون مستقلا عن السلطة السياسية.

✓ الإجراءات المرافقة لسياسات الإصلاح القطاع المالي و المصرفي:

و تتمثل أساسا في(3):

- اعتماد سياسة التحرير الاقتصادي المتضمنة خفض مستوى التدخل الحكومي وإطلاق مدى أوسع لآلية السوق وإزالة قيود النقد والتمويل الخارجي؛
- تحديث تشريعات المتعلقة بأسواق المال والجهاز المصرفي بما يتلاءم مع آلية السوق لغرض تفعيل دورهما في عملية التنمية الاقتصادية؛
- تقليص دور القطاع العام وخصخصة البنية المالية ولاسيما الجهاز المصرفي التجاري والإنمائي والتخلص من التوجهات الاحتكارية وتحقيق حالة التنافس؛
- تهيئة الإجراءات التنفيذية للسلطة النقدية: من حيث تحرير أسواق الفوائد من التحديد والتوجيه وإزالة التشوهات الناتجة عن التمييز القطاعي أو الدعم لمعدلات الفائدة؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وإلغاء كافة قيود تدفق رؤوس الأموال من الخارج.

✓ دور البنك المركزي في الإصلاح :

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية وأحد أهم مكونات الأساسية للنظام الاقتصادي. فهو يأتي على رأس النظام المصرفي ويمثل الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي نظرا لأهمية نشاطاته ودوره في الربط بين مختلف العناصر المشكلة للنظام المالي والاقتصادي بشكل عام لذلك فإن علاقته بالحكومة كبيرة جدا لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل الحكومة بها لتأثير في السياسة الاقتصادية وبوجه خاص في السياسة النقدية وهو متعلق بالبنوك التجارية حيث يقوم

بالإشراف والرقابة على نشاطها(4).فالدور الذي يمارسه البنك المركزي كسلطة عليا في الجهاز المصرفي تكمن في عمليات الإشراف و المراقبة و تنظيم القطاع المصرفي فهو بذلك(5):

- يتيح للبنوك توسيع نشاطاتها الائتمانية لتشمل الائتمان المتوسط و الطويل الأجل؛
- يسمح لها باستعمال الأدوات المالية الجديدة ؛
- يسمح بإنشاء بنوك استثمار خاصة لترويج الاكتتاب في الإصدارات الجديدة من وسائل الملكية و الدين (أسهم و سندات)؛
- يسمح للبنوك بالمشاركة في ملكية و إدارة مشروعات إنتاجية ثبتت جدارتها الاقتصادية، وتوافرت لها الإمكانيات اللازمة ،و ذلك بالمشاركة مع القطاع الخاص و العام ؛
- يسمح بإنشاء بنوك متخصصة للصادرات و الواردات؛
- يسمح للبنوك من إقامة مؤسسات تمويل مشتركة تساهم فيها،و تضمن إصداراتها من الأسهم و السندات.

ثانيا : الإصلاح المصرفي بين سياسات التحرر و الأزمات المالية و المصرفية:

✓ الإصلاح المصرفي في ظل سياسات التحرير المصرفي :

كان لانتشار العولمة تأثيرات بارزة على مختلف النشاطات الاقتصادية حيث أدت إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية و قد فرضت هذه التغيرات الكثير من التحديات خصوصا أمام الأنشطة المالية و المصرفية ، و التي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد من التحرر المالي و المصرفي هذا الأخير الذي نعني به مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع البنوك أما بالمعنى الواسع، فهو يشتمل على مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي.(6)

تعد الرقابة المالية من بين أسباب التي أدت إلى إضعاف البنوك و إبعادها عن دورها الأساسي في التمويل الاقتصاد فقد كانت تحول دون تحرير تجارة في الخدمات المالية و المصرفية و التي برزت كمفهوم جديد من خلال اتفاقية تحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المالية و المصرفية و في ظل الاتجاه المتزايد نحو التحرير المصرفي إلى ما سمي بالعولمة المالية بكل أثارها و أبعادها و تداعياتها على الأنظمة المصرفية فلا بد من إزالة العوائق سواء التنظيمية أو التشريعية.فقد رأى الكثير من المفكرين الاقتصاديين الذين درسوا أثر التحرير القطاع المصرفي على الجهاز المصرفي في أن دور الجهاز المصرفي في تحقيق التنمية و المساهمة في تفعيل النشاط الاقتصادي يرتبط أساسا بمدى تحرير القطاع المالي و سعة الشبكة المصرفية المتوافرة التي تعمل على أساس تنافسي ،ذلك لأن أداء الجهاز المصرفي في ظل الاقتصاد الموجه ، بفعل إحكام الرقابة المالية من خلال وضع حد أقصى لمعدل الفائدة يخنق المدخرات يساعد بذلك على زيادة الاستهلاك الجاري و يقلل من حجم الاستثمار ،مما يؤثر سلبا على معدلا لنمو الاقتصادي(7) .و على العكس فإن أداء البنوك في ظل اقتصاد منفتح تسمح بالمنافسة بين البنوك في جذب المدخرات و المساهمة القوية في تمويل الاستثمارات و التي بدورها تؤدي إلى الرفاهية و الازدهار الذي يعتبر أحد أهم أهداف التنمية الشاملة . و من ثم يصبح من المتطلبات الملحة على البنوك البحث في الكيفيات و الآليات التي تمكنها من التعامل مع الآثار السلبية التي تحدثها عملية تحرير الخدمات المالية والمصرفية ، بحيث يتم تعظيم المكاسب و الآثار الايجابية و التقليل من التداعيات و الانعكاسات السلبية . و يرتكز التحرير المالي على إحداث إجراءات سياسية تهدف إلى تخفيف القيود المفروضة على عمليات الأسواق المالية،و تتمثل أساليب التحرير المالي في الإجراءات التالية(8):

- تحرير القطاع المالي، بما في ذلك إلغاء القيود على سعر الفائدة إطلاق الرسوم و العمولات، زيادة استقلالية المؤسسات المالية و إلغاء القواعد الإدارية المفروضة على البنوك؛
- تحسين إطار السياسة المالية و النقدية و تطوير أدواتها؛
- تشجيع المنافسة في القطاع المالي ، بما في ذلك تخفيف القيود أمام الانضمام إلى الأسواق أو الانسحاب منها؛
- خصخصة البنوك العمومية ؛
- دعم عملية التنظيم الواعي و الهيكل الإشرافي،بما في ذلك إعادة تكوين الرأسمال المصرفي .

و في ظل تلك الإجراءات لابد من خضوع التحرير المصرفي لضوابط شروط يجب توافرها تساهم في نجاحه و تتمثل هذه الشروط في:

- توفر الاستقرار الاقتصادي ؛
- التنسيق بين سياسات الاقتصادية و سياسات التحرير المصرفي ؛
- وضع لوائح مناسبة تتسم بالحيطة و الحذر و الإشراف على البنوك التجارية؛
- توافر نظام ضريبي فعال؛
- توافر المعلومات و التنسيق بينها .

✓ **إعادة هيكلة البنوك العمومية في ظل سياسات التحرير المصرفي :**

في ظل التحول إلى اقتصاد السوق و الانفتاح الأسواق عالميا تنسحب الدولة من الحياة الاقتصادية ومن هنا تظهر كفاءة الجهاز المصرفي، ليحل مكان الدولة في لعب دورها في تمويل مشاريع التنموية و في إطار هذا الانتقال يجب تكييف القوانين و التشريعات لتواكب التحول الذي يعرفه الاقتصاد وبذلك الخروج من نمط التسيير الإداري إلى نمط تسيير حر يعتمد على إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي بحيث يصبح نشاط البنك يخضع لقواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه لمبدأ الربحية والمر دودية.

و تعتمد سياسات الإصلاح المصرفي أساسا على خصخصة القطاع المصرفي العمومي نظرا لكون هذا الأخير أصبح يمثل عائقا لعمليات النمو بسبب عدم فعالية أجهزته و التأخر الذي يعرفه في نمط تسييره أضف إلى ذلك فإن المنافسة تقتضي وجود جهاز مصرفي فعال يتميز بالمرونة في الأداء. لقد أصبح اليوم التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ظاهرة تجتاح العالم نظرا لما وصل إليه القطاع العام من تدهور كبير وفشله في حل مشاكله الاقتصادية، مما جعل الدول الرأسمالية تتبنى سياسة الخصخصة من خلال البحث عن أساليب جديدة ذات فعالية في تسيير الاقتصاد بينما اكتفت البلدان النامية بنقل التجارب الناجحة الدول المتقدمة بعد أن وجدتها مناسبة لظروفها الاقتصادية و سبب رئيسي من أجل التخلص من المشاريع الخاسرة(9). و وقد ارتبطت سياسات الخصخصة فيها بعمليات التحول الذي عرفته اقتصادياتها من خلال انتقالها من الاشتراكية إلى الاقتصاد السوق أو تطبيقها كشرط من شروط التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي ،وقد شملت الخصخصة معظم القطاعات الحيوية من بينها القطاع المصرفي الذي يعتبر عصب النشاط الاقتصادي فخصخصة البنوك هي مجموعة السياسات المتكاملة التي تساعد على التخلي الجزئي أو التام لملكية العامة و تحويل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص من أجل إعطاءه أكثر مرونة و تنافسية و التي تساهم في معالجة نقاط ضعفه ،ومن ثم معالجة الفاقد الإقتصادي القائم في البنك ،سواء فاقد العمل و الوقت و الجهد و التكلفة،أو فاقد عدم الكفاءة الاقتصادية ،ومحاربة أسباب عدم الكفاءة الاقتصادية ، وهي تتيح أي الخصخصة مرونة أكبر لإدارة البنك في اتخاذ القرارات المناسبة وحسن توجيه واستخدام الموارد وفقا لأسس اقتصادية وفنية سليمة. وهذا ما سوف ينعكس أثاره في تخفيض تكاليف العمل و بالتالي

زيادة الأرباح المحققة(10) ، و التحول إلى صناعة السوق المصرفي الأكبر اتساعا و حجما ؛ لتحقيق الاندماج في السوق المصرفي العالمي و جذب مزيد من الاستثمارات.

ومن خلال ما سبق و في ظل أهمية الخصخصة البنوك يمكننا إضافة ما يلي:

- تحسين الخدمات المصرفية بتقديم ما يحتاجه المحيط المصرفي في أفضل صورة وأقل تكلفة وأفضل سعر وأكثر ضمان للمتعاملين؛
- جذب الاستثمارات الأجنبية للقطاع المصرفي التي تصحب معها الابتكارات المالية والتكنولوجيا الحديثة؛
- زيادة المنافسة المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع القاعدة المصرفية؛
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة؛
- إعادة هيكلة البنوك محل الخصخصة ومعالجة مشكلات القروض الراكدة والبحث عن إمكانية دمج بعض الوحدات المصرفية إلى جانب زيادة قدرتها على المنافسة حتى تتمكن من دخول الأسواق العالمية؛
- ترشيد الإنفاق العام وإدارة السياسة النقدية .

✓ **إعادة هيكلة البنوك بعد الأزمات المالية و المصرفية :**

تشهد العلاقات الدولية المعاصرة سلسلة من الأزمات الدولية المتلاحقة ، سواء كانت أزمات كبرى أو صغرى ، وقد يرى البعض أن لفظ الأزمة واضح لا يحتاج إلى مزيد من التفسير ، إلا أنه قد اختلف الباحثون في تحديد مفهوم موحد لتعريف الأزمة الدولية.(11) فالأزمة تعرف على أنها أثار التحول العميق الذي يظهر أثره السلبي على كل فرد، مؤسسة أو على الأمم و الإنسانية ككل، فهي تشكل المظاهر السطحية و عدم الرؤية الواضحة للتحركات فهي تشبه تماما الزلازل الغير متوقعة(12).أما الأزمة المالية فهي تعني تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني(13)

لقد أدت سياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي إلى معاناة الكثير من الدول المتقدمة والمتخلفة من الأزمات المصرفية ، وكان القاسم المشترك بين هذه الأزمات ،هو أن الأزمة تبدأ من منطقة أو دولة أو مؤسسة ما، وتنتشر بعد ذلك إلى باقي الدول والمؤسسات الأخرى. ومن المؤكد أن يكون للضغوط في أي مكان في اقتصاد ما، أثارها السلبية على النظام المصرفي، فنتيجة لطبيعة النشاط الاقتصادي للبنوك فإنها تكون معرضة لكثير من المخاطر المحتملة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالعمل ضمن محيط اقتصادي مفتوح يتميز بالمنافسة الشديدة بين البنوك و المؤسسات الغير مصرفية،ففي غالب تؤدي هذه الأزمات إلى إفلاس العديد من البنوك و خروجها من السوق المصرفي سواء المحلي أو العالمي.إن الأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد العالمي منذ ثمانينات القرن الماضي،أفرزت عدة تغييرات على مستوى الأسواق المصرفية العالمية ،ما نتج عنه زيادة تدخل السلطات النقدية في تسيير و مراقبة النشاط المصرفي.

إن عملية تقوية الأنظمة المصرفية و إنشاء و تطوير الأسواق المصرفية لا تتم على المستوى الوطني فقط و إنما أيضا على المستوى الإقليمي و الدولي لذلك و للحد من أثر الأزمات المالية المفاجئة على القطاع المصرفي ونظرا لسرعة انتشارها تم وضع قواعد حمائية تهدف هذه القواعد إلى حماية البنوك من المخاطر والتوقي منها قبل حدوثها، ولقد تكفلت بإنجاز هذه المعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تأسست في عام 1975 بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر و منذ إنشائها عمدت هذه اللجنة إلى متابعة و مرافقة كل التطورات التي تصيب هذا القطاع كما شكلت مقررات لجنة بازل المنبثقة عن لجنة الرقابة البنكية الدولية نقطة انطلاق للتأكيد على ملاءة رأسمال

وعلى كفاءة البنوك بوصفها ركنا أساسيا في الصيرفة فضلا عن التنسيق و توحيد نظم الرقابة في هذا المجال ، بما يؤدي إلى تثبيت و استقرار النظام المصرفي العالمي و المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأسمال في البنوك و جعلها أكثر واقعية .

وبنظر إلى التطور الذي عرفه النشاط المصرفي بسبب التطور التكنولوجي السريع و بزيادة عدد و حجم الأزمات المالية فكان لزاما تطوير أساليب الرقابة على المخاطر البنكية ،من خلال عدة اتفاقيات على مر السنوات الماضية و تمثلت هذه الاتفاقيات في :

- **اتفاقية بازل الأولى:** تم التوصل إليها في عام 1988، ومن أهم نتائجها تحديد معيار كفاية رأس المال بما يسمح بوقف الهبوط المستمر في رأس مال البنوك العالمية و تسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي ويتم التمييز بين مخاطر التمويل للأقطار من خلال التمييز بين المطلوبات من القطاع العام المحلي (التي تطبق عليها أوزان منخفضة)، و المطلوبات التي تعبر حدود الدولة إلى القطاع العام الأجنبي (حيث تطبق عليها نسبة موحدة هي 100%)، كما أن المطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية تخضع إلى نسبة وزن (100%).ووفقا لذلك وضعت اللجنة معيارا يمثل الحد الأدنى على البنوك الدولية أن تبلغه، بما يتوافق وهدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة. و هي نسبة تمثل الحد الأدنى المشترك ويطلق على هذه النسبة معيار كوك أو معيار كفاية رأس المال.

- **اتفاقية بازل الثانية 2004:** لم يقتصر التعديل هذه المرة على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل شمل التعديل النظر في أساليب "إدارة المخاطر"، بما يسمح بترقيتها ، وتوسيع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته .

-**اتفاقية اتفاقية بازل 3**: جاءت هذه التعديلات إثر **الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية و انتشرت عبر العالم و الناتجة عن عدم التزام بمتطلبات العمل المصرفي السليم من قبل البنوك الأميركية وعدم** التزامها كذلك بقرارات لجنة بازل الثانية من جهة، **ومن جهة أخرى عن الإهمال من قبل الاحتياطي الفيدرالي في القيام بواجباته الإشرافية والرقابية.** و قد ألزمت لجنة بازل البنوك ب :

- تخصيص 7 في المائة من إجمالي القروض كأموال احتياطية لتعويض الخسارة ؛
- كما شجعت البنوك الكبيرة على الاحتفاظ باحتياطيات أكبر من نسبة الـ7 في المائة,

ثالثا : الإصلاح المصرفي في الجزائر و أهميته لتفعيل دور البنوك في عمليات التنمية الشاملة:

✓ المرحلة الاشتراكية:

تعود نشأة البنوك الجزائرية إلى الفترة استعمارية أي قبل 1962حيث كانت بنوك تابعة لإدارة الفرنسية وغداة الاستقلال ورثت الجزائر عن الاستعمار نظاما بنكيا تجاوز 20 بنك(14) و قد عرفت المرحلة من 1962 إلى 1989 قيام الدولة بعدة إجراءات في ما يتعلق بهذا القطاع كانت تهدف في مجملها إلى تجميع المدخرات المحلية للمساهمة في عمليات البناء و التشييد و يمكن إجمال جملة القوانين الإصلاحية في ما يلي :

- 1966 :من خلال قانون التأميم حيث تم فيه تأميم البنوك الأجنبية و إنشاء جهاز مصرفي وطني ؛
- 1971:تم و من خلال قانون المالية لسنة1971،حيث يعتبر أول إصلاح المالي أقرت سياسته تمويل المؤسسات الوطنية عن طريق توطين عملياتها في بنك واحد.أما بالنسبة للقروض الاستثمار تقوم البنوك بمنح هذه القروض

للمؤسسات العمومية التي تحصلت على تسجيل المشروع في الخطة وتعتبر هذه القروض قروضا مضمونة بحسن النية الدولة؛

- 1986 : بموجب قانون 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 والمتعلق بنظام البنك والقرض، حيث أرسى هذا القانون المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط البنكي؛
- 1988: قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 1986 وجاء مضمون هذا القانون بإعطاء الاستقلالية للبنوك التجارية و اعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي .

و من خلال ما سبق في هذه المرحلة يمكننا التمييز بين محطتين مهمتين في مسيرة الجهاز المصرفي:

- ❖ المحطة الأولى من خلال إعادة تنظيم السوق المصرفي عن طريق تأميم البنوك الأجنبية المتواجدة والعاملة على مستوى السوق المصرفي آنذاك، و إنشاء أول جهاز مصرفي وطني.لقد جاءت إعادة الهيكلة و التنظيم هذه نتيجة لعدة أسباب كان أهمها رفض البنوك الأجنبية المساهمة في تمويل الاقتصاد و تمويل التنمية الوطنية و اكتفاءها بتمويل عمليات الاستغلال التجارة الخارجية ، و مع اختيار المنهج الاشتراكي في التسيير ظهرت ضرورة إعادة هيكلة عمل البنوك في ظل مركزية التسيير، فالبنوك أجنبية ذات توجه رأسمالي وجدت نفسها تعمل في ظل اقتصاد موجه ؛إلى جانب ذلك فعدم قدرة البنك المركزي على مراقبة هذه البنوك جعل التحكم فيها صعبا ، و بذلك تأسس أول جهاز مصرفي وطني ذو ملكية عمومية ،و تكرس نشاطه لتمويل التنمية الوطنية، بهدف التحكم في الموارد المالية الوطنية و توظيفها من أجل بناء أسس الدولة و إقامة تنمية وطنية سريعة و مستقلة و محاولة تغطية كل حاجيات التمويل في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.
- ❖ أما المحطة الثانية و هي تلك القوانين الإصلاحية التي ظهرت في فترة الصدمة الخارجية الناشئة عن انخفاض مداخيل المحروقات، فأزمة 1986 زعزعت في الأعماق الجزائر فانخفاض عائدات المحروقات تسببت في انخفاض تمويل المشاريع التنموية هذه الأخيرة عرفت توقف مفاجئ في تمويلها و بالتالي في تحقيقها إلى جانب ذلك فإن الديون الخارجية و خصوصا خدماتها أصبحت ثقيلة و غير محتملة فوجدت الجزائر نفسها مجبرة على المرور على صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها الخارجية(15) ،وأمام انعدام أي دور للبنوك الوطنية في تمويل الاقتصاد و تحضيرا للانتقال إلى مرحلة التحرير المصرفي و التحول إلى اقتصاد السوق تم إصدار قانون خصخصة و استقلالية المؤسسات لكنه كان حبرا على ورق فيما تعلق بخصخصة البنوك. و في هذه المرحلة تعزز السوق المصرفي بإنشاء بنوك جديدة هي في أصل ناتجة عن إعادة هيكلة بنوك موجودة قبلا حيث تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد إعادة هيكلة المصرف الوطني الجزائري و بنك التنمية المحلية بعد إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري. وبذلك زادت سيطرة القطاع العمومي على نشاط السوق المصرفي.

✓ مرحلة الانتقالية و التحول إلى اقتصاد السوق:

في إطار إعادة هيكلة اقتصاد الوطني والتوجه نحو اقتصاد السوق ، كان لابد من تكييف الجهاز المصرفي ليواكب التغيير الحاصل في الاقتصاد فقانون المؤسسات الصادر سنة 1988 و الذي أعطى الاستقلالية للمؤسسات العمومية و فتح المجال أمام إنشاء مؤسسات خاصة جعل ضرورة تكييف النظام المصرفي مع هذا التوجه ،فجاء قانون القرض والنقد 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 ليتماشى مع التغيرات التي عرفتها البلاد والانتقال إلى اقتصاد السوق و اعتبر هذا القانون آنذاك النقلة النوعية و الكبرى التي عرفها القطاع المصرفي إذ كان هدفه الأساسي إعادة تنظيم القطاع ، و تحريره بحيث أعطى هذا القانون حرية أكبر للبنوك في ممارسة و وظائفها من أجل تحويل ملكيتها و إخضاعها للخصخصة

إضافة إلى التحرير المالي و التحرر التدريجي لسعر الفائدة، و قد تم بموجبه أيضا إلغاء التمويل المباشر و المدعم للمؤسسات و الهيئات و فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي و قد تميزت هذه الفترة بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل سياسة استقلالية واسعة للبنوك التجارية ووظائفها التقليدية بوصفها أحد أعوان الاقتصادية المستقلة من خلال هذا القانون الذي كرس الانفتاح و التحرر السوق المالي و المصرفي.
و في هذه المرحلة يمكننا ملاحظة ما يلي :

- ❖ إعادة هيكلة السوق المصرفي الوطني فقد سمح الانفتاح و تحرير السوق المصرفي من إنشاء عدة بنوك جديدة خاصة سواء برأسمال و طني أو فروع لمؤسسات مصرفية أجنبية و بذلك تغيرت الخريطة المصرفية فإلى جانب ستة (06) بنوك وطني الموجودة قبلا تم إنشاء عدة بنوك خاصة سواء برأسمال وطني أو بنوك أجنبية .
- ❖ تطهير محافظ البنوك العمومية من الديون الغير محصلة فقد أدى نمط التسيير و سياسات الاقراضية التوسعية السابقة ،إلى ارتفاع حجم القروض المؤسسات لدى المصارف الجزائرية حيث وصلت إلى أكثر من50% من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد كما نتج عن عمليات الإصلاح التي قامت بها الجزائر تراكم مقادير ضخمة من الديون المشكوك فيها الصادرة عن الجهاز المصرفي . وقد تم تطهير وإعادة هيكلة القطاع على غرار المؤسسات العمومية،من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 بهدف التحضير لخصخصة البنوك العمومية ، فتحملت الخزينة العامة هذه التكلفة الباهظة.

- ✓ **مرحلة الثالثة :إعادة الهيكلة ضمن مخططات التنمية في ظل الألفية الثالثة:**

أهم ما ميز هذه المرحلة إصدار جملة من القوانين جاءت بهدف تنظيم تسيير وتطوير السوق المصرفي ،فبعد عشرة سنوات من إصدار قانون النقد و القرض 90-10 بدا من الضروري إعادة تهيئة القطاع بالنظر إلى التطورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الوطني و العالمي فقد أدى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ووصولها إلى أعلى مستوياتها إلى إعادة الانتعاش إلى الاقتصاد الوطني و بدخول الألفية الثالثة دخلت الجزائر إلى مرحلة جديدة من خلال مخططات الخماسية للتنمية الشاملة فكان من الواجب توفير الظروف و وتحفيز الأعوان الاقتصاديين ومن بينها البنوك من أجل المشاركة و المساهمة في عملية الاستثمار هذا من جهة و من جهة أخرى جاءت بعض القوانين الإصلاحية لمواكبة التطورات المحلية التي عرفها القطاع المصرفي المحلي بعد أزمة البنوك الخاصة ذات رأسمال وطني و العالمية بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة و يمكن تقسيم الفترة بين 2000 و 2010 إلى مرحلتين:

- ➢ **الفترة الأولى:**و هي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005:

- 2001 : و في هذه السنة تم إصدار الأمر 01-01 الصادر في 27 فيفري 2001 المتمم والمعدل لقانون 90-10 يهدف إلى إعادة تهيئة بعض أحكامه والمتعلقة بإدارة ومراقبة بنك الجزائر،كما أحدث القرار سلسلتين من التغيرات الطارئة على مجلس النقد والقرض على مستوى المهام(16).
- 2003 : الأمر رقم 03 – 11 الصادر في 26 أوت 2003، والذي يؤكد على سلطة البنك المركزي النقدية، وقوة تدخل الدولة في المنظومة البنكية ، حيث أنه أضاف شخصان في مجلس النقد والقرض من أجل تدعيم الرقابة.
- 2004 : القانون رقم 01 – 04 الصادر في 04 مارس 2004، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية، كذلك بنظام ضمان الودائع البنكية.

ومن خلال جملة القوانين الإصلاحية السابقة يمكننا ملاحظة ما يلي:

- ❖ عرف القطاع المصرفي الوطني في هذه المرحلة هزات عنيفة تمثلت في سحب الاعتماد و إعلان إفلاس عدة بنوك خاصة برأسمال وطني بفعل تبيض الأموال و الفساد و كان أشد تلك الأزمات تلك التي تسبب فيها تصفية بنك الخليفة الذي كلف الخزينة العمومية 100 مليار دينار جزائري، أي حوالي 1.7 مليار دولار،و البنك الصناعي و التجاري .و في هذه الفترة أيضا تم سحب الاعتماد أكثر من عشرة بنوك خاصة وطنية، و بذلك تغيرت الخريطة القطاع المصرفي الوطني ، فكانت هذه الأزمة بمثابة الصدمة التي شهدها القطاع المصرفي الخاص في الجزائر ، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق المصرفي و المنافسة و بدأت البنوك الخاصة و الأجنبية تتموقع تدريجيا و تحتل مساحة معقولة و بدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12 % عام 2002 (17) أدت هذه الأزمة إلى إغلاق السوق النقدي في وجه المؤسسات مالية أخرى ،أحدثت زيادة كبيرة في الطلب على القروض لدى البنوك العمومية ،وبذلك سيطرتها من جديد على القطاع المصرفي.
- ❖ رفع الحد الأدنى رأسمال البنوك و الذي حدد سابقا حسب قانون 90- 10 بـ 500 مليون دج ، وبـ 10 مليون دج للمؤسسات المالية ؛ إلى 2.5 مليار دج للبنوك ، و500 مليون بالنسبة للمؤسسات المالية كما يحدد شروط تكوين الاحتياطي وبصفة عامة يتراوح معدل الاحتياطي الإجباري بين 0 % و 15 % كحد أقصى، هذا تطبيقا لقرارات لجنة بازل ثانية .

➢ **المرحلة الثانية**: و الممتدة من 2006 إلى 2010:

و هذه المرحلة التي بدأت فيها السوق المصرفية تعيد انتعاشها شيئا فشيئا وبعد أزمة البنوك الخاصة، و في المقابل لم يستطع هذا القطاع أن يواكب التطورات التي عرفها القطاع المصرفي العالمي ،و في ظل انتعاش الاقتصاد العالمي بدأت إلى ظهور إلى الساحة العالمية أزمة جديدة و هي الأزمة المالية العالمية ،التي عرفتها أكبر اقتصاديات العالمية هذه الأزمة التي بدأت بوادرها تظهر بداية من 2007 في الوليات المتحدة الأمريكية ومن ثم انتقلت إلى جميع أنحاء العالم، حتى و إن كانت أآثارها لم تظهر مباشرة على القطاع المصرفي الوطني كونه قطاعا محليا و البنوك الأجنبية الموجودة على مستوى السوق المصرفي ما هي إلا مجرد فروع لبنوك أجنبية عالمية و ليس لها مكانة مهمة على مستوى السوق فإنشاءها جاء فقط لمرافقة المؤسسات الأجنبية العاملة على مستوى الوطني و خصوصا تلك العاملة على مستوى قطاع المحروقات أما السوق المالي الجزائري لم يصل بعد إلى العالمية و ليس متصل بالأسواق المالية الأخرى. لكن آثارها ظهرت مباشرة على تجسيد المخططات التنموية الوطنية بسبب انخفاض أسعار البترول ومنه انخفاض عائدات المحروقات.

و في هذه المرحلة أهم ما يمكن أن نميزه هو :

- 2009 : قانون رقم09 -01 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009 خص هذا القانون رفع رأسمال البنوك و المؤسسات المالية تبعا لتوصيات لجنة بازل الثالثة ؛
- 2010 :الأمر رقم 10-04 الصادر في 03 أوت 2010 و الذي يهدف إلى تعزيز صلاحيات بنك الجزائر و إقرار إجراءات جديدة فيما يتعلق بالرقابة على البنوك.

و من خلال تحليلنا لهاته القوانين التنظيمية الصادرة في هذه المرحلة يمكننا أن نلاحظه:

- ❖ مواصلة تطهير المحافظ الثقيلة من قروض المؤسسات العمومية لدى البنوك فيها و التي كلفت الخزينة إلى غاية 2010 ما يقارب 1600 مليار دينار؛

- ❖ زيادة الرقابة على الجهاز المصرفي من خلال فرض قيود على إنشاء أي بنك أجنبي حيث لا يمكن السماح به إلا في إطار الشراكة أين تكون المشاركة الوطنية تمثل 51% على الأقل من رأسمال سواء تعلق بمساهم أو عدد من مساهمين ؛
- ❖ زيادة تدخل الدولة في عمل البنوك في منح القروض فقامت السلطات بمسح ديون المؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم تخفيض في نسب الفوائد المصرفية لصالح الشباب و بإعادة جدولة ديون هذه المؤسسات مع تأجيل في التسديد لمدة ثلاث سنوات ؛
- ❖ إلغاء القروض الاستهلاكية إلا ما تعلق بالقروض السكنية؛
- ❖ رفع رأسمال البنوك عملا بتوصيات بازل الثالثة إلى 10 مليار دينار بالنسبة للمصارف أي ما يعادل 142 مليون دولار، و 3.5 مليار دينار بالنسبة للمؤسسات المالية؛
- ❖ توسيع صلاحيات بنك الجزائر من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى المصارف و المؤسسات المالية، حيث تم إقرار مؤشرات الصلابة المالية و التي تتمثل في إحدى عشر(11) مؤشر مسماة «مؤشرات دنيا»، مع استهداف المؤشرات الأخرى و المسماة «مؤشرات مقترحة»؛
- ❖ إلغاء التعليمة الحكومية الصادرة بتاريخ 18 أوت 2004 المتعلقة بإجبار المؤسسات العمومية توجيه أموالها وإيداعها في البنوك لعمومية، وهي خطة بررتها وزارة المالية بحتمية منح فرص متساوية لكل البنوك سواء الخاصة والأجنبية منها أو العمومية ؛
- ❖ تجميد عملية خصخصة البنوك الوطنية، و أرجع المسئولون سبب ذلك بالخسائر التي لحقت بعض البنوك التي كانت تنوي المشاركة في مسار الخصخصة التي تضررت من أزمة القروض الرهنية. و بذلك بقي الحديث عن الخصخصة المصارف العمومية في الجزائر نظريا فقط.

الخاتمة:

تعد البنوك شريان الحياة للأنشطة الاقتصادية المختلفة إذ أنها تلتمس الموارد المالية من وحدات الفائض النقدي و تعمل على استخدامها في مختلف أوجه توظيف بالاستثمار في وحدات العجز النقدي ، و يعتبر وجود نظام مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المصرفية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة والتنموية من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار.

و في هذا الشأن لا بد للبنوك المركزية من إعادة هيكلة و تنظيم القطاع المالي و المصرفي بما يضمن قيام صناعة مالية و بنكية متطورة وفقا لأسس الحديثة ،لتساهم بشكل فعال في تمويل التنمية الشاملة،و دعم عمليات الاندماج الاقتصاديات المحلية عالميا، و الاستغلال الجيد لفرص عولمة الأعمال المالية والمصرفية و تحرير التجارة و التدفقات رؤوس الأموال . إن عملية تقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء وتطوير الأسواق المصرفية على المستويين الوطني والإقليمي تتطلب توفر الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الضرورية لتحقيقها، لهذا يجب تفعيل دورها بمواصلة الإصلاح الدائم وذلك لحماية البنوك من جهة و الاقتصاد الوطني من جهة أخرى ،ولن يكون مجرد إصدار التشريعات والقوانين وإن كان امرأ ضروريا لكن ليس كافيا في هذا المجال،بل يجب أن يصاحبه تطبيق سياسات اقتصادية سليمة ،وإيجاد مناخ استثماري ملائم وتسريع الخطوات لإصلاح وتطبيق مبادئ الحوكمة أو الرشادة في التسيير ،لكن تطوير البنوك يعتمد أيضا على تطوير العنصر البشري فيجب بذل جهود كبيرة لتطوير الكوادر البشرية في البنوك و العمل على توفير مساحات حرية واسعة للتعبير داخل البنوك إذ أن تطوير العامل البشري يؤدي بالضرورة إلى تطوير عمل البنوك .

إن إطار العام لإستراتيجية تطوير البنوك و الخدمات و المنتجات البنكية يتم أيضا من خلال العمل على تطبيق المعايير الدولية التي تعتمد على تحسين ملاءة المالية للبنوك و تطبيق معيار كفاية رأسمال البنوك من خلال مقررات لجنة بازل الأولى و الثانية و أخيرا قرارات بازل الثالثة .

أما فيما يتعلق بالجهاز المصرفي الجزائري فإنه لم يكن و رغم ما عرفه القطاع من فتح المجال الاستثمار فيه و تحريره بعد قانون النقد و القرض 90-10 بقي القطاع العمومي يبقى هو المسيطر على الجهاز المصرفي . فتسبيق أولوية التمويل الاستثمارات العامة المخططة بالشروط التي تسمح بالقيام بتنمية سريعة و دائمة و مستقلة على أولوية المصلحة التجارية للبنوك قد أبعدها عن دورها التجاري و عن السياسات الاقراضية. فملكية الدولة للنظام المصرفي أدى حتما إلى سيطرتها على رؤوس أموالها و بذلك السيطرة على سياساتها و أدائها مما يسمح بتوجيهها حسب الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة. ، إن الإفرازات الجديدة العولمة و التطور التكنولوجي السريع يستدعي ضرورة إعادة النظر من جديد في المستقبل المنظومة المصرفية و تكييفها مع تلك المستجدات من أجل ضمان فعالية و مردودية ، تنافسية و استمرارية المؤسسات البنكية الجزائرية في الأسواق العالمية فبروز عدة مؤسسات بنكية أجنبية التي بدأت تأخذ مكانها في الاقتصاد الوطني تستوجب تفعيل دور البنوك الوطنية في الاقتصاد عن طريق خصخصتها و مساندة إنشاء البنوك الخاصة، كذلك تفعيل الرقابة البنكية من أجل تفادي الأزمات التي عرفتها البنوك في الماضي تفاديا للأخطاء السابقة.

الهوامش:

(1) عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل –– العولمة و أثارها الاقتصادية على المصارف ، نظرة شمولية – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – 2003– جامعة شلف – العدد 03–ص 19

(2) موريس اليه – الشروط النقدية لاقتصاد الأسواق ، من دروس الأمس إلى إصلاحات الغد– مجلة دراسات اقتصادية – مؤسسة ابن خلدون للدراسات و البحوث – 2000– العدد 2 – الجزائر – ص 25

(3) مايح شبيب هدهد–القطاع المالي و المصرفي بين إشكالية الواقع وأفاق الإصلاح ،دراسة أقطار عربية مختارة–مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية و الإدارية –2008– المجلد 20–الإصدار 10– العراق – ص 67

(4) حازم الببلوي- نظرية النقود- الإسكندرية للطباعة و النشر-1999- مصر- ص 58

(5) عبد المنعم السيد علي– دور الجهاز المصرفي و البنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية ،دراسات إستراتيجية – مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية –1998– العدد 16 – ص 59

(6) سعيد النجار- السياسات المالية وأسواق المال- صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي- 1994- ص 13.

(7) McKinnon.R-Financial Liberalization and economic development –DC Bookings Institution-1973 -PP 32/33

(8) شذا جمال خطيب ،صعق الركيبي – العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأسمال– دار مجدلاوي –2008– الأردن - ص 25

(9) طارق عبد العال حماد- اندماج وخصخصة المصارف- الدار الجامعية بالإسكندرية-1999- مصر- ص 45 .

(10) محسن احمد الخضيري خصخصة المصارف و البنوك،مقدمة في علم إدارة التوازنات الاقتصادية-ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع –2009- القاهرة - ص 70 بتصرف

(11) محمد نصر مهنا –2004- إدارة الأزمات ،قراءة في النهج- مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية- مصر- ص 241

(12) Jacque Attali–survivre aux crises –librairie Artheme farayad–2009 –France–P 57

(13) عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي- العولمة و إمكانية التحكم :عدوى الأزمات المالية –دار الفكر الجامعي – 2005- مصر - ص 32

(14) طاهر لطرش– تقنيات البنوك– ديوان المطبوعات الجامعية – 2005– ط2 – الجزائر- ص 179

(15) Salah Mouhoubi -2012-L'Algérie face aux chocs extérieurs –ENAG Edition – reghaia – 2012 - Algérie –P17

(16) NAAS Abd el krim- Le système bancaire Algérienne de la décolonisation à l'économie de marche - .Edition Inas-.2003-Paris- .P175

(17) Moharmed Ghernaout - crises financières et faillites des banques algériennes –édition G Al- 2004– P35